المبحث الثالث
مشكلة التضخم الاقتصادى

يتناول المبحث الثالث شرح مشكلة التضخم الاقتصادى فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: مفهوم التضخم الاقتصادى وأنواعه.

المطلب الثانى: أسباب التضخم الاقتصادى وآثاره.

المطلب الثالث: اجراءات الحد من التضخم الاقتصادى.

المطلب الرابع: العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو.

المطلب الأول: مفهوم التضخم الاقتصادى وأنواعه:

يعرف التضخم الاقتصادى أو النقدى بالارتفاع المستمر والمضطرد فى المستوى العام للأسعار، مما يؤدى إلى تدنى القوة الشرائية للنقود. ويعد هذا التعريف من أبسط أنواع التعريفات للتضخم، حيث توجد تعريفات أخرى، ولكن هذا التعريف يعد أكثر وضوحاً من وجهة نظر المستهلك.

وقد يصاحب التضخم ارتفاع مستوى التشغيل مقابل انخفاض البطالة حيث ترتفع الأسعار كلما زادت نسبة تشغيل العاطلين عن العمل. هذا مايتفق عليه كل الاقتصاديين، غير أن معظمهم يعدون أن التضخم لايحدث أو أن الارتفاع فى المعدل العام للاسعار لايعد من قبيل التضخم إلا اذا كانت الزيادة فى المعدل السنوى للاسعار تزيد عن ٢% فى السنة. ويذهب هؤلاء إلى أن الزياة فى المعدل العام للاسعار اذا كانت أقل من ٢% سنويا فانها لاتثير قلقا وتعد فقط من قبيل الاعراض المزمنه التى تلازم اقتصاد البلاد المختلفه، لاسيما عند الأخذ بسياسة الاستخدام الكامل لقدراتها الذاتيه، أو الراغبه فى تحقيق تنميه اقتصادية سريعه متوازنه. ومما لاشك فيه أن التضخم النقدى يظهر على شكل ارتفاع فى الأسعار المحلية بشكل أسرع من الارتفاع فى الأسعار العالميه، غير أن مفهوم ارتفاع الأسعار التضخمى نسبى، ويحدث على العموم تدريجيا مما يعرف بالتضخم الزاحف.

ويقول عدد من المحللين الاقتصاديين والخبراء الماليين أن التضخم الذى يظهر على شكل ارتفاع معين فى الأسعار مرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور قيمة النقود، الناتج عن لجوء السلطات العامه إلى اصدارات نقدية بمعدل زيادة أكبر من معدل زيادة عوائد عناصر الانتاج، الأمر الذى يؤدى إلى خلق حالة من عدم التوازن فى مجمل الهياكل الاقتصاديه والماليه القائمة.

ويرى الاقتصاديون النقوديون أن النقود تمثل دور الشرير فى مسرحيه التضخم ويؤكدون أن العثور على سر التضخم يمكن بالارقام المتعلقه بإصدار العملات والودائع المصرفيه تحت الطلب، لذلك كان طبيعيا فى نظرهم عند البحث عن أسباب التضخم أن ينصب التركيز على النقود بمصطلح سموه " فتش عن النقود"، وفى تصورهم يعرف التضخم بأنه نقود كثيره تطارد سلع قليله. بينما ينظر اقتصاديون آخرون إلى التضخم من زاوية العوامل والقوى التى تفضى إليه كالتوسع فى عرض النقود أو الزياده فى التكاليف أو الزياده فى الطلب أو المبالغة فى حجم الأرباح.

أولا: حركة حلزون التضخم:

"ان مجتمع الاستهلاك هو مجتمع التضخم، وأن التضخم هو سرطان الرأسماليه المعاصره "، هذا ماقاله ميشيل روكار رئيس وزراء فرنسا السابق فى كتابه " التضخم فى الصميم ". ويربط معظم الاقتصاديين بين ظاهرة التضخم وبين الرغبة فى الاستهلاك وطلب المزيد من السلع والخدمات نتيجة الارتفاع الذى يحدث فى الدخول للفئات الاجتماعية المختلفه مما يؤدى إلى تغيير النمط الاستهلاكى لهذه الفئات.

وتواكب غالبا ظاهرة التضخم عدة اتجاهات تشكل فيما بينها ما اصطلح على تسميته حلزون التضخم ويمكن تلخيصها بالنقاط التاليه:

١ – أن الطلب على السلع والخدمات غالبا مايكون أكثر من العرض عليها.

٢ – نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات فإن مؤسسات البيع بأشكالها المختلفه تسعى إلى رفع أسعار منتجاتها متوقعه فى ذلك قبول المستهلكين بهذه الارتفاعات.

٣ – ونتيجة لارتفاع الأسعار فإن العمال والموظفين يقومون بالمطالبه برفع أجورهم ورواتبهم بشكل يتناسب مع مستوى المعيشه المرتفع، الأمر الذى يؤدى دائما إلى قيام السلطات العامة برفع الأجور.

٤ – نتيجة الارتفاع الجديد للأجور والمرتبات فإن الوحدات الانتاجيه والتجارية تقوم برفع أسعار منتجاتها مستغلة عدم وجود ضوابط سعريه من قبل الدولة، ثم تبدأ من جديد عملية قلة العرض وزيادة الأجور وزيادة الأسعار بالدوران من جديد، وبذلك يتشكل حلزون التضخم فى الاقتصاد الرأسمالى.

ثانيا: الركود التضخمى Stagflation :

فترة الركود التضخمى هى الفترة التى يواجه الاقتصاد خلالها كلا من التضخم وبطء معدل نمو الناتج القومى. ولقد كان اعتقاد الاقتصاديين أن التضخم يرتبط بشكل عام برخاء ونمو اقتصادى سريع. ومع ذلك فقد شهدت الولايات المتحدة الامريكية تضخمين ركوديين. ولقد استخدم الاقتصاديون اصطلاح الركود التضخمى Stagflation لوصف ظاهرة التضخم السريع وبطء النمو الاقتصادى. وأحد التحديات التى تواجه الاقتصاد الرأسمالى هو الوصول الى حل لمشاكل التضخم الركودى من خلال الأخذ بسياسات اقتصادية تعمل على خفض معدل التضخم، وتؤدى الى استخدام كفء للموارد.

ثالثا: أنواع التضخم:

١ – التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدّلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.

٢- التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بإرتفاع بطيء في الأسعار.

٣- التضخم المكبوت: وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الإرتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.

٤- التضخم الجامح: وهي حالة ارتفاع التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقود في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حدث في ألمانيا خلال عامي ١٩٢١، ١٩٢٣ وفي المجر عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: أسباب التضخم الاقتصادي وآثاره:

أولا: أسباب التضخم:

يدور جدل بين المحللين الاقتصاديين والخبراء الماليين حول أسباب التضخم، ويوردون أسبابا متعدده لظاهرة التضخم، البعض يرجع أسباب التضخم إلى مؤثرات داخلية وآخرون إلى مؤثرات خارجية، ومعظمهم يقول بالمؤثرات الداخلية والخارجية أو المختلطة، ولاسيما فى الدول النامية المتصلة بالعالم الخارجي، والتى تتأثر إلى حد بعيد بالظروف الاقتصادية التى تسود الدول الكبرى المسيطره على الاقتصاد العالمى، اذ قد تتعرض الدول الكبرى إلى مؤثرات داخلية فترتفع لديها الأسعار ويحدث عندها التضخم ثم ينتقل بدوره مع صادراتها إلى الدول النامية، وهذا مايسمى بالتضخم المستورد.

وهناك إقتصاديون وماليون يعدون تراكم الديون والاقتراض الخارجى المتزايد يشكل عاملا حاسما من عناصر التضخم المفروض على الدول الناميه، خصوصا اذا استعملت القروض الخارجيه لأغراض غير إنتاجيه أو اذا مولت بها مشاريع ذات مردود انتاجى بعيد المدى مثل إقامة مصانع للطاقة أو بناء السدود. ويركز الاقتصاديون على الربط بين الطلب الكلى والعرض الكلى، فاذا ارتفع الطلب الكلى بسرعة أكبر من العرض، فان الأسعار سوف تتزايد. كما يعتقد معظم الاقتصاديين أن التوسع السريع فى عرض النقود يسبب التضخم. وهناك اعتقاد قديم يشير الى أن الأسعار ترتفع بسبب وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع، ولقد كان التضخم الجامح Hyperinflation الذى واجهته دول أمريكا الجنوبية نتيجة أساسية للتوسع النقدى.

وفى ضوء هذا الجدل الحاد والاختلاف فى وجهات النظر حول أسباب التضخم نكتفى بذكر أهم أسباب التضخم فى النقاط التالية:

١ - اختلال التوازن بين الاقتصاد النقدى والاقتصاد الحقيقى:

الاقتصاد النقدى يتمثل فى التدفقات الماليه أى الطلب الفعال، أما الاقتصاد الحقيقى فيتمثل فى التدفقات الحقيقيه، أى العرض المتاح من السلع والخدمات، وبمعنى آخر عدم التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى، فالتضخم الناشئ عن ارتفاع الطلب الكلى ويصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

٢ – عدم التوازن بين الاستهلاك والاستثمار:

عدم التوازن بين الاستهلاك والاستثمار يسبب التضخم، فاذا كان معدل الاستهلاك أكبر بكثير من معدل الاستثمار فإن هذا يؤدى إلى ارتفاع كبير فى الطلب الفعلى الذى يخلق بدوره ارتفاعا فى الأسعار.

٣ – ارتفاع العجز فى ميزان المدفوعات:

يرتفع العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق الاقتراض من البنك المركزى، وذلك بتخويل البنك المركزى حق اصدار أوراق نقدية اضافية تكون تغطيتها الوحيده سندات دين عام على خزينة الدولة، فتزداد تبعا لذلك كمية النقود المتداوله فى الأسواق، مما يشكل كتله نقدية ضاغطة تزيد الطلب على السلع.

٤ – اهمال مبدأ الاعتماد على الذات:

من أسباب التضخم اهمال مبدأ الاعتماد على الذات فى تأمين الموارد المحليه وتنميتها، وعدم تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات، اذ يؤدى ذلك إلى وقوع عجز فى موازنة الدوله، أو عدم مراعاة ترشيد الانفاق الجارى والحد منه ما أمكن ذلك، مثل ارتفاع بند الأجور فى الجهاز الادارى الحكومى فى مصر بشكل مفرط لايتناسب مع انتاجية العاملين فى أجهزة الدولة، فإن ذلك يؤدى إلى ظهور التضخم.

٥– ارتفاع تكاليف التشغيل:

التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف يحدث بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

ثانيا: آثار وأخطار التضخم The Effects of Inflations

معظم الدراسات الاقتصادية تميل إلى أن التضخم يعد شكلا من الاختلال الاقتصادى المحض وأن هذا الاختلال يفسر ويعالج ضمن الحدود الاقتصادية وحدها. وإلى جانب هذه الدراسات هناك طائفة من الاقتصاديين ترى أن التضخم ليس بالظاهرة الاقتصادية الصرفه وينظرون إلى التضخم كما ينظرون إلى ظاهرة النمو الاقتصادى، ويذهبون إلى أن كلا منهما له جذور تمتد إلى خارج الاقتصاد.

ويعمل التضخم على تخفيض القوة الشرائية للدخل النقدى الذى يدفع فى المستقبل على سبيل المثال مدفوعات التقاعد، وقيمة وثائق التأمين على الحياة، والقروض المستحقة مستقبلا. كما أن للتضخم آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتاول شرح ذلك فيما يلى:

(أ) المظاهر السلبية لانخفاض القوة الشرائية للدخل النقدى بسبب التضخم:

هناك ثلاثة مظاهر سلبية هامة تخفيض القوة الشرائية للدخل النقدى بسبب التضخم، نذكرها فيما يلى:

١. تغيرات الأسعار يمكن أن تجعل التعاقدات طويلة الأجل غير مجدية:

ففى ضوء تغير معدلات التضخم فانة لايمكن التنبؤ بها على وجه التأكيد. وحيث أن معظم العمليات التبادلية بالسوق تشمل التعاقدات طويلة الاجل، والتى تعقد على أساس شروط نقدية معينة فان حدوث التضخم غير المتوقع يغير نتائج التعاقدات طويلة الأجل مثل الرهون العقارية، ووثائق التأمين على الحياة، ومعاشات التقاعد والسندات وغيرها من الاتفاقيات التى تضمن العلاقة بين مقرض ومقترض.

٢. التغيرات السريعة فى الأسعار بسبب عدم التأكد:

فاذا كان هناك عدم تأكد فيما يتعلق بأن الأسعار سوف ترتفع أو تنخفض أو تستمر على حالها فان أى تعاقدات ذات بعد زمنى تصبح متوقفة على الصدفة بسبب ظروف عدم التأكد. فالقائمون بأعمال المبانى لايعرفون ما اذا كانوا يضيفون ٥% أو ١٠ % لاتمام تعاقدات بشان تنفيذ تلك المبانى، حتى لو كان معروفا أن التضخم يزيد تكلفة البناء بقدر ما خلال الوقت اللازم للبناء. كما أن اتحادات العمال لاتعرف ما اذا كان يمكنها أن تقبل التعاقدات التى تتضمن زيادة فى الأجور قدرها ٥% لفترة سنتين قادمتين. ذلك أن التضخم يمكن أن يبطل تأثير هذه الزيادة على نحو جزئى أو كلى. فاذا لم يكن توقع تغيرات الأسعار ممكنا فعلى سبيل المثال، اذا كانت الأسعار ترتفع فى عام بمعدل ١٠% ثم تستقر لمدة سنة أو سنتين ثم تتزايد من جديد بمعدل ١٠% أو ١٥%، فلن يستطيع أحد أن يعطى توقعا محددا. ولابد أن يأخذ التبادل النقدى طويل الأجل عدم التأكد الناشئ عن التضخم فى الحسبان.

وفى نطاق زيادة عدم التأكد فان كثيرا من صانعى القرارات يمتنعون عن التبادل بما فى ذلك العقود طويلة الاجل. وهكذا يفتقد الطرفان مكاسب متبادلة، وتنخفض كفاءة السوق. ويعمل عدم التأكد وما يصاحبه من كسب غير متوقع، على اضعاف قدرة الأسواق على القيام بوظيفتها، خاصة مايلى:

أ. تقديم المعلومات عن الندرة النسبية.

ب. تقديم الحوافز لصانعى القرار حتى يتصرفوا بفاعلية وكفاءة مع المشاكل الاقتصادية الاساسية وكيفية تحويل الموارد النادرة الى سلع مرغوبة.

جـ. الموارد الحقيقية تستخدم على نحو يمكن صانعى القرارات من حماية أنفسهم من التضخم.

الفشل فى تحديد معدل التضخم على وجه الدقة يولد أثرا قويا على ثروة الأفراد، فيحولون الموارد النادرة من انتاج السلع والخدمات المرغوب فيها الى الحصول على معلومات عن معدل التضخم فى المستقبل. لذلك سيصبح التنبؤ بالتضخم والاستشارات المالية صناعة رائجة خلال فترات التضخم.

(ب) آثار التضخم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

للتضخم آثار اقتصادية سلبية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبرز هذه الآثار مايلى:

١- ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة:

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الإستهلاكية وأولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق، وقد

تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل الاّ نسبة ضئيلة جدا من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على مستويات المعيشة للسكان.

٢- خفض القوة الشرائية للنقود:

ان ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة، وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة. كما يتأثر العمر الاقتصادي للمشروعات والاستثمار بمعدلات التضخم.

٣- الحد من القدرة التنافسية للصادرات إلى الأسواق الدولية:

ان ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات وبالتالي يحدث عجز في الميزان التجاري.

٤- زيادة أسعار الفائدة:

يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية. في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض. بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم، إذ يسبب ارتفاع التضخم ارتفاع في الإيرادات ومعدلات الفائدة. وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادتها إلى الأسعار الثابتة.

المطلب الثالث: اجراءات الحد من التضخم الاقتصادى:

ليس من السهل محاربة التضخم النقدى الذى يوصف بالظاهرة الشريره التى لابد من مكافحتها بكل الوسائل الممكنه، بسبب ماتحدثه من القلق الاجتماعى والرعب الاقتصادى، ومن الصعوبه بمكان التصدى لسرطان التضخم أو التحكم بشكل جذرى بآثارة، خاصه فى الدول الناميه نتيجة لطبيعة الهياكل الاقتصاديه والماليه والاجتماعيه القائمه فيها، ولكن لابد من اتخاذ اجراءات معينه واتباع سياسات مستمره لمواجهة التضخم والحد من آثاره.

ويمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ اجراءات السياستين المالية والنقدية. ونشرح ذلك فيما يلى:

أولا: دور السياسة المالية فى مواجهة التضخم:

تضع وزارة المالية السياسة المالية Fiscal Policy للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

وتتجه السياسة المالية فى مواجهة التضخم الى اتخاذ اجراءات، لعل أهمها مايلى:

١. قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور، وبالتالي سحب النقود المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

٢ زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها فئات قليلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

٣. خفض الانفاق الحكومي وترشيده، حيث يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقود في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقود المتداول في الأسواق.

ثانيا: دور السياسة النقدية في مواجهة التضخم:

تتولى البنوك المركزية في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية، نذكرها فيما يلي:

(أ): الأدوات الكمية:

١. زيادة سعر إعادة الخصم:

من النشاطات الاعتيادية التي تقوم البنوك التجارية خصم الأوراق التجارية للأفراد، وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للبنوك من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق، ويعد هذا الاجراء واحداً من الاجراءات لمكافحة التضخم.

٢. اتباع سياسة السوق المفتوحة:

ويقصد بذلك دخول البنوك المركزية إلى بورصة الأوراق المالية بائعة للأسهم والسندات، وذلك من أجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق.

٣. زيادة نسبة الإحتياط القانوني:

تحتفظ البنوك التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الإئتمانية لدى المصلبنوك التجارية. وبالتأكيد سيؤثر ذلك في السيولة المتداولة وبالتالي خفض معدلات التضخم.

٤. التأثير في معدلات الفائدة على القروض:

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة Interest Rates بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين. وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي، وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية.

(ب): الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الإنتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

المبحث الرابع
العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو

يتناول المبحث الرابع شرح العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: البطالة والتضخم في الفكر الاقتصادي.

المطلب الثانى: نظرية منحنى فيليبس.

المطلب الثالث: النظريات المشتقة من منحنى فيليبس.

المطلب الرابع: أهمية منحنى فيليبس للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: البطالة والتضخم في الفكر الاقتصادي:

مقدمة:

بدأت في بداية السبعينيات من القرن العشرين في الدول الصناعية ظاهرة تسمي بالركود التضخمي والتي استمرت حتى نهايتها وتعني هذه الحالة تزايد كل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم معا، وألقت هذه العلاقة بظلال الشك على الفكر الكينزي وعلي منحني فليبس فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية. وقد فسر عدد من الاقتصاديين هذه الظاهر إلي ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج مما أدي إلي تغيير العرض الكلي وبالتالي انخفاض الناتج مع زيادة البطالة وما صاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار.

ويشير تفسير آخر إلي أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة كما يمثلها منحني فيلبس ما هي إلا علاقة قصيرة الأجل وغير مستقرة وهي قصيرة الأجل لأنها تسود لفترة محدودة من الزمن وغير مستقرة لأن هناك عوامل تؤدي إلي انتقال منحني فليبس من وضع لآخر، ومن أبرز العوامل التي تؤدي إلي عدم الاستقرار هو حدوث تضخم غير متوقع حيث ينخفض الأجر الحقيقي للعمال مما يحفزهم بالمطالبة برفع الأجر النقدي، ونتيجة لارتفاع الأجور النقدية يخفض رجال الأعمال من العمالة المستخدمة فتزداد البطالة وبالتالي التضخم غير المتوقع والذي يكون مصحوبا بزيادة في معدل البطالة.

وقد أوضح الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Friedman أن ظاهرة الركود التضخمي هي الأسواق ظاهرة مؤقتة وأن منحني فليبس في الأجل الطويل يأخذ وضعا رأسيا على المحور الأفقي ويكون موازي لمعدل التضخم وعموديا على معدل البطالة، أى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم، وعموما علاج ظاهرة الركود التضخمي تحتاج إلي سياسات من شأنها خفض كل من معدلات البطالة والتضخم.

أولا: عرض لرؤية الفكر الاقتصادي للعلاقة بين البطالة والتضخم:

(١) آراء الاقتصاد الكلاسيكي حول البطالة والتضخم:

يري الفكر الكلاسيكي أنه لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة حيث الاقتصاد يعمل في ظل العمالة الكاملة طالما لا يوجد تدخل في سوق العمل ومرونة الأسعار والأجور هي الكفيلة باستمرارية العمالة الكاملة، وفي ظل هذه الظروف فإن البطالة التي توجد في الاقتصاد تكون اختيارية ومن ثم فأن زيادة كمية النقود في الاقتصاد بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوي العام للأسعار بنفس النسبة ولا يترتب عليها زيادة في الإنتاج أو العمالة طالما أن الاقتصاد يعمل في حالة العمالة الكاملة.

(٢) البطالة والتضخم في الفكر الاقتصادي الكينزي:

انتقد كينز رأي الكلاسيك بأن مرونة الأجور والأسعار هي الكفيلة بالقضاء على البطالة الإجبارية وهو يري أن الطلب الكلي هو المحدد الرئيسي لمستوي البطالة وأن انخفاض معدل البطالة يؤدي إلي ارتفاع المستوي العام للأسعار. وقد افترض كينز أنه في حالة التوازن يكون الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي وأن الناتج الفعلي يتحقق عند مستوي محدد يصاحبه مستوي معين من الأسعار، وإذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فهذا يعني أن الاقتصاد يعاني من بطالة إجبارية. وإذا زاد الطلب الكلي فإن الناتج الكلي للاقتصاد سوف يخفض من البطالة ويصاحب ذلك زيادة في مستوي الأسعار وهو ما يعني زيادة التضخم وهذا يبين أن انخفاض البطالة جاء على حساب ارتفاع معدلات التضخم.

(٣) العلاقة بين البطالة والتضخم في الفكر الاقتصادي الحديث:

في عام ١٩٥٨ قام فيلبس Philips بتنفيذ دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزى مستخدما بيانات من الفترة الممتدة من ١٨٦١ إلي ١٩٥٧ وقد قام في هذه الدراسة بتقدير العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغيير في الأجر النقدي كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة وبالتالي السعر، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل الارتفاع في الأجور كممثل لمعدل التضخم.

وقد فسر فيلبس ذلك بأنه في فترات الرواج يكون الطلب على العمالة متزايد ومعدل البطالة منخفض ومن ثم يتوفر للعمال الفرصة لطلب زيادة الأجور بمعدلات متزايدة أما في فترات الانكماش يكون الطلب على العمالة منخفض ومعدل البطالة مرتفع ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة ويتناقص معدل زيادة الأجور بدرجة كبيرة.

وقد أيدت هذه النتيجة الفكر الكينزي وسارع عدد من الاقتصاديين في الولايات المتحدة بقياس العلاقة بين معدل التضخم والبطالة باستخدام بيانات عن اقتصاد الولايات المتحدة فاتضح لهم وجود علاقة عكسية مما أدي إلي تدعيم نتائج دراسة فيلبس وأطلق على هذه العلاقة منحني فيلبس.

ثانيا : علاقة البطالة بالناتج القومي والنمو الاقتصادي:

يتصل بفكرة التوظيف الكامل مفهوم معدل البطالة الطبيعي أو المرغوب، وهو أدني معدل بطالة ممكن أن يسود دون أن يؤدي ذلك إلي زيادة التضخم، ومعدل البطالة مرتبط بالناتج الفعلي فعندما يكون منخفضا فإن الأفراد يفقدوا وظائفهم ويرتفع معدل البطالة.

والناتج القومي الطبيعي أى الناتج الممكن هو الذي يقع بين مستوي الناتج المرتفع الذي يؤدي إلي جعل التضخم يزداد وبين مستوي الناتج المنخفض الذي يجعل معدل التضخم ينخفض وهناك مستوي وسط مقبول يجعل معدل التضخم ثابت وهذا المستوي الوسط للناتج القومي الإجمالي يطلق علية الناتج القومي الطبيعي وهو الحالة التي لا يكون هناك فيها اتجاه لمعدل التضخم أن يسرع أو أن يبطئ.

(١) علاقة البطالة بنمو الإنتاجية:

يتم زيادة الإنتاجية من خلال تحسين نوعية العمال وتعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات وإجراء البحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا والتطوير الإداري والدعم الحكومي والمؤسسي. وتتجه أغلب الجهود في الدول المتقدمة والنامية نحو زيادة إنتاجية العمالة من خلال التكنولوجيا والتي تؤدي إلي خفض فرص العمل وبالتالي تصبح عملية التوفيق بينهما عملية معقدة ؛ حيث لا يمكن تجاهل حقيقة أن نمو الإنتاجية تقود إلي فقد فرص عمل في ظل تحسن التكنولوجيا ونتيجة لاستخدام عدد عمال أقل في الإنتاج.

وتقود في نفس الوقت مكاسب الإنتاجية إلي توفير فرص العمل حيث توفر التكنولوجيا منتجات وعمليات جديدة تقود إلي التوسع في الأسواق وتوفير فرص عمل إضافية وهذا يعني بأن المشروعات الأقل إنتاجية سوف تخرج من السوق وسوف تأخذ حصتها المشروعات الأكثر إنتاجية. وبين ذلك قدر المكاسب التي تتم مقابل الخسائر التي تتحقق نتيجة لزيادة الإنتاجية وهي عنصر هام من أجل صياغة سياسات تطوير العمالة وتوفير فرص العمل.

وقد تمت عملية تحول العمالة بين القطاعات في الاقتصاد في أغلب دول العالم وأصبحت عملية هامة لنمو هذه القطاعات، حيث أخذت عملية الانتقال هذه مكانها بتحول العمالة من الزراعة إلي القطاعات غير الزراعية وبالتالي زيادة العمالة في قطاع الخدمات حيث أصبح هذا القطاع يمثل في الدول المتقدمة حوالي ثلثي عدد المشتغلين وفي الدول النامية ثلث عدد المشتغلين أو أكثر.

(٢) كيف يؤثر نمو الإنتاجية على العمالة ؟:

لقد شغل هذا السؤال فكر رجال الاقتصاد والسياسة حيث يوجد إجماع على أن زيادة الإنتاجية هي التي أدت بالدول الصناعية إلي المستوي المرتفع من الدخل الفردي، نتيجة للإبتكارات التكنولوجية وتراكم رأس المال المستثمر وتحسين نوعية العمالة التي عملت على نمو الإنتاجية، وبالتالي وفرت فرص العمل كميا بقدر أكبر مما أفقدتة أو عملت على خفضه.

ويتم النمو الاقتصادي مع التغير الهيكلي والذي غالبا ما يحدث خفض أولي في الوظائف ثم تتوفر فرص عمل جديدة نتيجة للتوسع في قطاعات الاقتصاد وأن الاقتصاد سوف يعدل نفسه وفقا لهذا

التغيير ولكن هناك تكلفة خاصة بالعمالة لايمكن ولا يجب تجاهلها حيث تكون العمالة هي محور السياسات في هذا المجال. وفي مجتمعاتنا الحالية لا يمكن أن نتجاهل الجانب الايجابي في مكاسب الإنتاجية ولا يمكننا ولا نستطيع أن نقف أمام قوة التغير التكنولوجي التي تعود بالدرجة الأولى إلي المكاسب من زيادة الإنتاجية، والاقتصاد القومى يمكن أن يحقق ذلك من خلال تأمين تحول العمالة بطريقة ميسرة وسهلة ومحمية وآمنة.

(٣) العلاقة بين العمالة والإنتاجية:

يوجد ارتباط بين العمالة والإنتاجية والناتج حيث توضح ذلك المعادلة التالية:

الإنتاجية = الناتج الكلي ÷ المشتغلون

الناتج الكلي = المشتغلون X الإنتاجية

فجوة الناتج = الناتج الممكن – الناتج الفعلي

فجوة البطالة = فجوة الناتج ÷ الإنتاجية

وهذا يعني أن الزيادة في الناتج الكلي يمكن أن تتحقق من خلال.زيادة مستوي الإنتاجية، ومن ثم يكون السؤال اذا أصبحت المشروعات أكثر إنتاجية هل سوف يكونوا في حاجة إلي أعداد أقل من العمالة ؟ في العموم يمكن أن نوضح بعض الاعتبارات للرد على هذا التساؤل:

١- لا يوجد ما يؤكد على أن زيادة الإنتاجية لها تأثير مباشر أو غير مباشر على خفض مستوي العمالة على المستوي الكلي في الأجل الطويل حيث أن زيادة جودة المنتجات والاستفادة القصوي من الطاقات المتاحة والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد وتطوير المنظمات والتدريب الجيد وتحسين مستوي العمالة هي التغيرات التي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية بدون خفض مستوي العمالة

٢- تقود زيادة الإنتاجية إلي التوسع في حصة السوق وبالتالي التوسع في المشروعات وفرص العمل الإضافية

٣- تتحقق زيادة الإنتاجية من خلال استخدام الآلية والإنسان الآلي، وبالتالي ينخفض الطلب على العمالة على مستوي المشروعات إلا أن الطلب الصافي على العمالة سوف يتحدد بواسطة طلب السوق وأكثر تحديدا سوف يعتمد على ما اذا كان خفض الطلب من العمالة في كل وحدة من الناتج يتم تعويضها بزيادة الطلب على العمالة وفقا للتوسع في الناتج

٤- خفض الطلب على العمالة نتيجة لزيادة الإنتاجية يمكن أن تعوض بزيادة الطلب على العمالة في نفس القطاع أو قطاعات الأسواق كنتيجة لتصنيع منتجات جديدة أو التوسع في الأسواق.

وبالرغم من أن الأثر المباشر لنمو الإنتاجية يمكن أن يقود إلي خفض العمالة في أحد القطاعات في الأجل القصير فإنه يمكن أن يعوض بالمكاسب للقطاعات الأسواق في الأجل الطويل معتمدا على قدر التوسع في الطلب على المنتجات وأيضا الناتج، وهذا قد يستغرق وقت حتى يستطيع سوق العمل أن يعدل نفسه نحو التغيير الهيكلي.

وتقييم العلاقة بين العمالة والإنتاجية عملية حساسة ليس فقط لاعتبارات الوقت ولكن أيضا للطرق التي يعمل السوق فيها وكذا الاستجابة المؤسسية نحو نمو الإنتاجية، حيث أن الفهم الصحيح للعلاقة بينهما هو شيء هام للوصول إلي أن نمو الإنتاجية في الاقتصاد يمكن أن يعمل على نمو العمالة والناتج على المستوي الكلي.

المطلب الثاني: نظرية منحنى فيليبس الأصلي:

سبق أن ذكرنا في الفقرة السابقة أن الاقتصادى الانجليزى فيليبسA. W. Phillips قد نشر دراسة اقتصادية قياسية Econometric Study حول بعض المتغيرات فى الاقتصاد البريطانى لفترة تقرب من مائة عام (١٨٦١-١٩٥٧)، وخلص من دراسته الى وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الأجر الحقيقى وارتفاع نسبة البطالة فى بريطانيا خلال الفترة موضع الدراسة. وسنشرح فيما يلى مفهوم منحنى فيلبس الأصلى تمهيدا لفهم الدراسات التالية له ثم أهمية محنى فيلبس للسياسة الاقتصادية.

لقد ذاعت نظرية منحنى فيليبس فى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، واهتمت بالعلاقه السببيه المثلثة الجوانب التى تربط بين مستوى التوظف أو التشغيل ومستوى الأجور ومستوى الأسعار. وهدف هذه النظرية فرضية ترابط احصائى بين تجاوز مستوى التوظف وبين ارتفاع الأجور، وأن معدل تطور الأجر النقدى يمكن أن يفسر مستوى البطاله ومعدل تطورها. وحيث أن الأجور تؤلف القسم الأعظم من تكلفة المشاريع فينجم عن ذلك، حسب رأى فيليبس، أن معدل تشغيل مرتفع يؤدى إلى ارتفاع الأسعار.

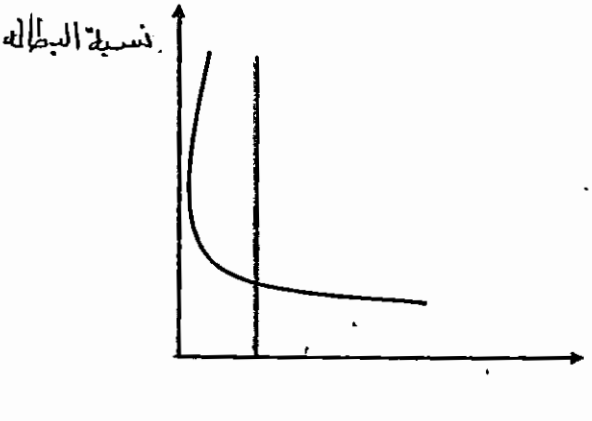

شكل (٤٨): منحنى فيليبس الأصلى

ويوضح منحنى فيليبس الأصلى العلاقة بين معدل نمو الأجر الحقيقى أو الاسمى من جهه، ونسبة البطاله ومتغيرات أخرى فى ظروف معينه، من جهه أخرى. واذا كانت نسبة البطاله هى المتغير المستقل الوحيد كان المنحنى بسيطاً، أما اذا استوعب المنحنى متغيرات أخرى مستقله بالاضافة الى نسبة البطاله، سمى بالمنحنى المتسع.

المطلب الثالث: النظريات المشتقة من منحنى فيليبس:

توالت الدراسات والتعقيبات حول النتائج التى توصل اليها فيليبس وفتحت مجالاً خصباً لمناقشات علمية مستمرة ومتعمقة من أجل فهم عمليات تكوين الأجور والاثمان، وبالتالى العلاقة بين البطالة والتضخم. وتطورت هذه الدراسات كما يلى:

١. قام لايبسىLipsy فى عام ١٩٦٠ بتنقيح النتائج التى توصل اليها فيليبس وقدم تفسيراً لآليات سوق العمل ومتغيراته، وهو ما يعرف اليوم بمنحنى فيليبس.

٢. بالاضافه الى التحليل النظرى للمتغيرات الوارده فى منحنى فيليبس، اتجه البحث ناحية الدراسات التطبيقيه خاصة لمشكلة التضخم. وهذا ما بادر بدراسته كل من ساموسون Samuelson، وسولو Solow، والقضية الرئيسية عندهما تدور حول مدى وجود علاقة مستقرة Trade off بين معدل التضخم ونسبة البطالة، وبالتالى توضيح الى أى مدى يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية خاصة استقرار الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل.

٣. أجريت العديد من الدراسات التطبيقية والاختبارات القياسية لمدى صحة نظرية منحنى فيليبس. وهذه الدراسات وأن كانت لاتتفق جميعها مع نتائج نظرية منحنى فيليبس الا أنها أبرزت أهمية تلك النظرية فى توضيح العلاقة بين تكوين الأجور والأثمان.

ثانيا: تفسير منحنى فيليبس للعلاقة بين البطالة والتضخم:

تستهدف النظريات المختلفه المشتقة من منحنى فيليبس تفسير التأثير الخاص المفترض لنسبة البطاله على معدل نمو الأجر الاسمى، وأيضا على متغيرات أخرى مستقله، مثل معدل التضخم. وفيما يلى نوجز شرح بعض هذه النظريات:

(١) نظريات هيكل السوق:

ويقصد بنظريات هيكل السوق تلك النظريات التى تتناول تكوين الأجر على المستوى الفردى وتلك المقولات التى تتناول الأجر على المستوى الكلى. أما تلك الفروض الخاصه التى تستند الى تكوين الأجر على المستوى الجزئى فهى تشمل متغيرات متعدده لما يسمى بنظريات فائض الطلب، والتى تتعامل جزئياً مع افتراض المنافسة الكامله، وجزئياً مع فرضية المنافسة الاحتكارية.

ولعل السبب فى نشأة منحنى فيليبس بصفه عامه أنه توجد معاملات اقتصادية فى حالة عدم توازن. وكل حالة بطاله تطرأ فى ظل مدى بعيد من الأجر المرتفع أو الثابت يمكن تفسيرها كبطاله احتكاكية أو هيكلية، وبالمعنى الكينزى هى بطاله اختيارية.

(٢) نظريات المساومه:

أما نظريات المساومة Bargaining Theories والتى تعود الى اكشتاين Eckstein سنة ١٩٦٤ وبرى Perry سنة ١٩٦٠، تستند هذه النظريات على فروض عكس النظريات السابقه فيما يختص بهيكل السوق، حيث تقرر أن المساومة على الأجور تتم بصورة جماعية بينما يتم اتخاذ القرار فيها فردياً. وطبقاً لهذا التصور فان منحنى فيليبس يصف بطريقه مباشره سياسة الأجور التى تمارسها

النقابات العمالية التى تتجه حسب درجة تنظيمها أما نحو حالة سوق العمل أو نحو متغيرات أخرى مثل معدل التضخم المتوقع أو معدل الانتاجيه أو معدل الربح. وقد تعرضت نظريات المساومة للنقد، وذلك بسبب النقص فى التأصيل النظرى لديها.

(٣) نظريات اتخاذ القرارات:

أما النظريات التى تعتمد على اتخاذ القرارات فهى النظريات التى تناولت منحنى فيليبس المعدل بالتحليل الاقتصادى الجزئى، مثل دراسة فلبس سنة ١٩٧٠، (Phelps 1970). وتفترض هذه النظريات أن تحديد الأجر الفردى فى سوق العمل يتم فى ظل المنافسه الاحتكارية من جانب الطلب على العمل. وتعد هذه النظريات جزء من محاولة نظريه كبيره تنطوى تحت اسم اقتصاد التحليل الجزئى الجديد The New Microeconomics والتى تحاول اعادة صياغة وتطوير نظرية النمو لدى الاقتصادين النيوكلاسيك وذلك بهدف دمجها فى النظريات الكينزيه حول التشغيل، وما بعد الكنزيه حول التضخم. وبذلك استخدمت فروض التحليل الاقتصادى التقليدى لدى المدرسة النيوكلاسيكية بما فيها افتراض توافر معلومات كامله وغير مكلفه. والبطاله كما ترى نظرية فيليبس تتأثر بمعدل نمو الأجور.

المطلب الرابع: أهمية منحنى فيليبس للسياسة الاقتصادية:

أولا: التوازن الاقتصادى فى المدى الطويل:

بالنظر الى عملية التوازن الاقتصادى طويل الأجل يلاحظ وجود علاقة واضحة بين الأجور والاسعار والبطالة كظواهر مؤقتة. وفى المدى القصير قد يوجد قصور وتناقض بين التوقعات والتغيرات فى الأثمان أو الأجور الحقيقية، وعلى المدى الطويل لايمكن أن يحدث ذلك. والسياسة النقدية أو السياسة المالية تستهدف النمو الاقتصادى. ينتج من ذلك أن زيادة الانفاق مع توقع أن تبقى الأسعار عند مستوى ثابت بينما يحدث ارتفاع فى النشاط الاقتصادى.

ثانيا: العلاقة بين النمو الاقتصادى والتشغيل:

يلاحظ أن الأجر المحقق فعلاً سوف يؤثر على التوقعات بسرعة، فالعمال سوف يقدرون بالتدريج أسعار السلع المتزايدة المرتفعة، لذلك نتوقع أنهم فى المستقبل سوف يطالبون بأجور اسمية مرتفعة ايضاً. أن البطالة فى سوق العمل تقع تحت مستواها "الطبيعى". كما يوجد فائض فى الطلب على العمل، حتى أن الأجور الحقيقية سوف ترتفع عن مستواها الأصلى". وعندما تصل الأجور الحقيقية الى مستواها الأصلى، فإن أصحاب الأعمال لايجدون مبرراً لزيادة الأجور أو لتوظيف عدد جديد من العمال كما حدث فى بداية مرحلة التوسع الاقتصادى.

ان الأجور المرتفعة سوف تدعو أصحاب الأعمال الى استخدام تكنولوجيا توفر من القوى العاملة وأيضاً تقليل استخدام قوة العمل نسبياً. وتباطؤ نمو الطلب على العمل سوف يؤدى الى خفض البطالة الى مستواها "الطبيعى". ان الوحدات الاقتصادية سوف تقدر مقدماً معدلات البطالة ولن تخدع بارتفاع الأجر النقدى أو ذلك الذى يسمى بوهم النقود.

ان العلاقة بين البطالة والتضخم أو استقرار الأسعار تختفى تماماً عندما يمكن تقدير الزيادة فى الأسعار مقدماً. وبعبارة أخرى يمكن القول أنه لايوجد معدل خاص للتغير فى الأسعار التى يمكن أن ترتبط بمعدلات البطالة أو أن البطالة تتطابق تماماً مع معدلات ارتفاع الاسعار.

ثالثا: نتائج هامة للسياسة الاقتصادية:

كان للنظريات التى تفسر منحنى فيليبس نتائج هامة أفادت فى رسم السياسة الاقتصادية. ولنأخذ مثال العلاقة بين البطالة والتضخم فى الاقتصاد الأمريكى. لقد انخفضت البطالة كنسبة من قوة العمل من ٥,٢% فى سنة ١٩٦٤ الى ٣,٥% سنة ١٩٦٨، ومعدل الزيادة السنوية لأسعار المستهلكين ارتفعت فى نفس السنة من ١,٣% الى ٤,٨%. وطبقاً لنظرية فيليبس توضح هذه العلاقة أن درجة استقرار السياسة الاقتصادية يعد عاملاً هاماً اما بقبول معدل ارتفاع الأسعار من أجل المحافظة على معدل ضئيل من البطالة أو تطبيق اجراءات ركودية تضخمية، مع وجود معدلات عالية من البطالة.

فى الحقيقة أن التخلص من عدم أكتمال اسواق السلع والعمل يمكن أن تمنع نقص التشغيل، وذلك باتخاذ اجراءات فى السياسة الاقتصادية تتصف بالركود التضخمى. أن انصار نظرية التوازن الاقتصادى طويل الأجل يشيرون الى أن النقص فى التحسينات الهيكلية تقلل من الاعتماد جوهريا على سياسة النقود وسياسة الميزانية، وهذا لايدعونا الى الاستغناء عن هذه السياسة أو الحد منها واللجوء الى علاقة قصيرة الأجل بين الأثمان والتشغيل.

ان السياسة الاقتصادية التوسعية وتطوراتها ستقودنا اما الى معدل مرتفع من التضخم بسبب تراجع البطالة عن معدلها الطبيعى واما يؤدى الى معدل متسارع للتضخم يؤدى بالبطالة أن تظل تحت معدلها الطبيعى. وكلا الاتجاهين التوسعيين غير مرغوب فيهما من الناحية الاقتصادية والسياسية. أن اجراءات سياسة الركود التضخمى ستؤدى الى زيادة نسبة البطالة بالاشارة الى التراجع البطئ لتوقعات التغير فى الاثمان، وطبقاً لنظرية التوازن طويل المدى يحدث ذلك فقط مؤقتاً.

وطالما هناك اتجاه لاستقرار الثمن ويمكن تحديده مسبقاً، فإن الأجور الاسمية تتطابق ثانية مع الأجور الحقيقية، كما أن البطالة تتراجع الى معدلها الطبيعى ثانية أن السياسة التى تحبذ التضخم لاتعد ضرورية لتحقيق مستوى معين من التشغيل ولاتعتبر شرطاً كافيا لتحقيق التقدم الاقتصادى، وذلك لأن توقعات الأثمان تتلاءم وتتكيف ببطء مع الحالة الاقتصادية، والاجراءات الاقتصادية التى تؤدى الى احداث تضخم يجب اتخاذها ببطء شديد وبالتدريج، وذلك لكى تعمل على تخفيض تكلفة هذه المرحلة الانتقالية فى صورة مخرجات أقل وارتفاع فى البطالة.

ان الاجراءات السياسة التى تؤدى الى تخفيض تكلفة المعلومات حول امكانيات التشغيل وحراك العمل والتعليم والتدريب ومقاومة المؤثرات الاحتكارية فى اسواق السلع والعمل وغيرها، ستوف تؤدى الى خفض مستوى البطالة. ان تحقيق مثل هذه الاجراءات السياسية يمكن أن تؤدى الى تخفيف المأزق الاقتصادى فى الأجل القصير حيث توجد درجات معينة من السياسة النقدية والسياسة المالية، وفى هذه المستويات يمكننا خفض معدل البطالة فى المدى البعيد.